العنوان:	المصالحة الوطنية في العراق
المصدر:	مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية - مركز جيل البحث العلمي - الجزائر
المؤلف الرئيسي:	بلال، قريب
المجلد/العدد:	ع15
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	جانفى
الصفحات:	160 - 167
رقم MD:	703813
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	المصالحة الوطنية، العدالة الانتقالية، الآليات، العراق
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/703813

المصالحة الوطنية في العراق

أ.قريب بلال/جامعة بسكرة،الجزائر

ملخص:

يعتبر البحث عن تحقيق المصالحة الوطنية في العراق من خلال تفعيل اليات العدالة الانتقالية موضوعا جديرا بالدراسة لما يحمله الواقع العراقي من تناقضات كثيرة في ظل الممارسة السياسية الراهنة المتأثرة بالنعرات الطائفية والأحقاد المتراكمة على النظام السابق هذا من جهة، وكذلك التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة العربية بصفة عامة ومنطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة منذ مطلع عام٢٠١١.

هذا يتطلب البحث فيما تحمله هذه المصالحة من مفاهيم ومضامين وكذا واقع هاته المصالحة ومدى نجاحها على ارض الواقع، ومن ثم البحث في دور العدالة الانتقالية في تحقيق مصالحة عراقية وطنية شاملة لكل العراقيين.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، الآليات، العدالة الانتقالية، العراق.

مقدمة :

منذ الغزو الأمريكي على العراق عام٢٠٠٣ وسقوط الحكم البعثي بقيادة النظام السابق **صدام حسين**،عرف العراق انفلات وانزلاقات أمنية خطيرة كادت أن تعصف بالبلاد، نتيجة لعدة أسباب منها النعرات العرقية والطائفية بالإضافة إلى هشاشة نظام الحكم الذي تلى مرحلة إسقاط نظام صدام حسين.

وكما جرت العادة فإن أي دولة عرفت أزمات وحروب داخلية تسعى إلى البحث عن السبل الأنجع والأنجح للخروج من الأوضاع التي تعقب تلك الأزمات والحروب وربما من بين أهم تلك السبل ما يعرف **بالمصالحة الوطنية** التي انتهجتها دولة العراق تيمنا بتجارب دول سبقتها في ذلك على غرار الجزائر، والهدف منها كان تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي إلا أن استيراد الحلول التي انتهجتها دول أخرى للخروج من أزماتها الداخلية ليس معيارا للنجاح دائما، ولذلك اتجه العراق في مرحلة ما بعد٢٠٠٣ وفي فترات لاحقة نحو مصالحة وطنية كمحاولة لإعادة بناء البيت العراقي من جديد وفتح صفحة جديدة لمستقبل سياسي واجتماعي آمن يشمل كل العراقيين.

والتكلم عن مصالحة وطنية في دولة مثل العراق يستدعي استحضار الجرائم السابقة وكذلك الجرائم التي حدثت في ظل المرحلة الانتقالية وما بعدها،وبالتالي فإن شرط حدوث مصالحة وطنية شاملة يستوجب عدالة انتقالية تسبق تلك العملية.

وبالتالي فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا محل الدراسة يتمحور حول: **إلى أي مدى يمكن القول بتحقيق مصالحة وطنية عراقية تستند إلى آليات العدالة الانتقالية؟**

تأسيسًا لما سبق سيتركز اهتمامنا في هذه الدراسة على بحث سبل تحقيق مصالحة وطنية عراقية استنادا إلى آليات العدالة الانتقالية وذلك على ضوء المعطيات الراهنة، وكذلك من خلال الكشف عن أهمية وضرورة بعض الشروط والتي يمكن أن تؤسس لمشروع مصالحة وطنية عراقية ناجح.

وبقصد الإلمام بمعالجة هذا الموضوع سيتم التطرق للنقاط التالية:

- أولاً: مفهوم المصالحة الوطنية.

- ثانياً: خلفيات ومضامين المصالحة الوطنية العراقية.

- ثالثًا: العدالة الانتقالية كآلية لتحقيق المصالحة الوطنية العراقية.

أولا:مفهوم المصالحة الوطنية: إن المصالحة مصطلح متعدد الأبعاد، فقد اختلفت وتعددت بل وتباينت التفسيرات المقدمة لهذا المصطلح حيث يصعب تحديده دون ربطه بمجال من المجالات (علم النفس، المجال الاجتماعي، والمجال السياسي...)، فالأولى تعنى بمصالحة الذات، والثانية تعنى بالمصالحة في إطار الأسرة، أما الثالثة وهي ما يهمنا في دراستنا هاته فنجد المصالحة الوطنية،وتتفرع إلى ثلاث فروع مصالحة الحكومة مع الشعب، ومصالحة الحكومة مع مجموعة إرهابية، وقد نجد المصالحة بين الأطراف الثلاث السابقة الذكر.

ولتحديد مفهوم المصطلح نبدأ بتعريف مكوناته لغويا، فالمصالحة من الإصلاح وهي من الصلح والصلح هو إجبار ما فسد وهو أيضا إنهاء الخصومة والتصالح بين طرفين من خلال عقد بينهما[1].

والمصالحة في إطارها الديني والشرعي يقصد بها اتفاق بين متنازعين حول مشكلة معينة،فهي تعاقد بين طرفين متخاصمين يفضي إلى توافق[2].

كما يقصد بها عملية الاعداد والتي تتسم بطول المدة لجانب من الخلافات بين مجموعة من الفصائل انقسمت داخل الأمة الواحدة[3]، وهناك من عرف المصالحة من خلال توافر أربع عناصر على تتمثل في (الحقيقة، الرحمة، العدالة والسلام)، فالأولى التعبير الصريح دون نقصان أو زيادة حول الماضي، والثانية يقصد بها العفو، أما الثالثة فهي تعويض وإرجاع الحقوق لأهلها والرابعة ويقصد بها تحقيق الأمن بين الجميع ومحاولة بناء مستقبل وحياة كريمة[4].

أما **المصالحة الوطنية** فهو مصطلح حديث كان استخدامه مع نهاية الربع الأخير من القرن العشرين وشمل دول أمريكا الجنوبية إلى جانب بعض دول القارة الافريقية على غرار الجزائر وجنوب إفريقيا ثم لينتقل استخدامه إلى منطقة الشرق الأوسط فيما بعد والمصالحة الوطنية تعرف بأنها عملية الهدف منها التحول نحو الديمقراطية ومحاولة بناء دولة تحترم فيها مبادئ الإنسانية ولا تنتهك فيها حقوق الإنسان، ومنهم من عرفها "العودة معا إلى علاقة جديدة بعد نتائج مروعة وشاقة من جراء أفعال خاطئة مثل الخيانة، عدم الوفاء، استخدام العنف، سواء كانت حقيقية أو محسوسة من قبل أحد الطرفين أو كليهما، وذلك بالتصالح مع من قام بالفعل الوحشي أثناء النزاع بما يبني الثقة بينهما"[5] كما تعرف بأنها توافق وطني بين طرفين أو مجموعة من الأطراف داخل المجتمع الواحد من أجل ردم الفجوات بينهم ومحاولة تقريب وجهات النظر،"فهي

---

[1] -جبران مسعود،" **معجم الرائد**"، لبنان: دار العلم للملايين، ط ٧، ١٩٩٢، ص ٤٨.

[2] –طه عابدين طه،" **الصلح في ضوء القرآن الكريم**"، د م ن، د ت ن، ص١٤.

[3]-Juan E.Mendez national reconciliation : **transnational justice and the International criminel** court.p28.

[4] -عبد النور منصوري،"**المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بجامعة الحاج لخضر باتنة، ٢٠٠٩ / ٢٠١٠، ص ٦٩.

[5]–Trudy Govier, **Forgiveness and Revenge**, First Edition, Routledg: Taylor and Francis Group Press, New York, 2002, P.141.

عملية توافق وطنيّ، تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية، وتقوم على قيم التسامح، وإزالة آثار صراعات الماضي، من خلال آليات محددة واضحة وفق مجموعة من الإجراءات تهدف للوصول إلى نقطة الالتقاء"[1]،ويراها البعض الآخر بأنها الصيغة التي من خلالها يكون هناك تفاهم بين أفراد الوطن الواحد من أجل الوصول إلى وفاق جماعي يمهد الطريق نحو إنقاذ الوطن ووضعه في الطريق الصحيح نحو الاستقرار الكامل، وعرفها الكاتب الأمريكي **جون بول ليدراخ** بأنها "عمليات حيوية وتكييفية تستهدف بناء ومداومة البنية الممزقة للعلاقات بين الأفراد والحياة المجتمعية، وهي تتعلق بالناس وعلاقاتهم، فهي لا تعني أبدا العودة إلى الحالة الأولى رغم الرغبة الشديدة في ذلك،بل إنها تتعلق ببناء العلاقات، والعلاقات مرتبطة بأشخاص حقيقيين في مواقف حقيقية يتعين عليهم إيجاد طريقة للتقدم معا"[2].

وكتعريف إجرائي للمصالحة الوطنية يمكن القول بأنها مجموعة من الخطط أو استراتيجية معينة تنتهجها الدولة من أجل سد الفجوات بين الأطراف المتخاصمة والمتحاربة، والخروج من الأزمات التي قد تصيبها جراء انتهاكات وتجاوزات تمس الإنسان من خلال تفعيل آليات الحوار والمسالمة بدل العنف وإلغاء الآخر والنظرة التفاؤلية للمستقبل والتسامح مع الماضي،كما أن المصالحة الوطنية لا يمكن أن تكون دون شعور بالمواطنة فهي ملازمة لها.

وهناك من الباحثين والمفكرين من يتكلم عن مجموعة من **الشروط** الواجب توافرها من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، وهي أربع (٤): الحقيقة، الرحمة، العدل، السلام.

ثانيًا: خلفيات ومضامين المصالحة الوطنية العراقية :

إن كل دولة من دول المجتمع الدولي وعند مرورها بمرحلة انتقالية أي من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلام، أو من نظام دكتاتوري نحو الديمقراطية يستوجب عليها مواجهة تبعات الماضي وآثارها السلبية وكذلك مواجهة المستقبل وما يقدمه من تحديات جسيمة وهذا لا يكون إلا من خلال المصالحة الوطنية، ولذلك فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو **فيما تتمثل خلفيات ومضامين المصالحة الوطنية في العراق؟**

تعود الإرهاصات الأولى للمصالحة الوطنية العراقية إلى المرحلة التي أعقبت نهاية نظام صدام حسين والغزو الأمريكي للعراق والتي أطلقها رئيس الوزراء **نوري المالكي** مطلع يونيو (حزيران)، "وذلك عندما أعلن السيد **نوري المالكي** في عام٢٠٠٦ عن مشروع المصالحة الوطنية والذي كان يقوم على ركنين أوله إنشاء هيئة وطنية عليا تعرف باسم الهيئة الوطنية العليا للمصالحة الوطنية،وثانيهما إنشاء العديد من الآليات والوسائل تمثل مبادئ تقوم على أساسها هذه العملية"[3]،إلا ما يعاب على هذا المشروع المقدم من أجل مصالحة وطنية أنه قام أساسا على الطائفية والتحزب القومي وغلبة الشعور بالانتقام سواء بين السياسيين الذين لا يثقون في بعضهم البعض أو حتى بين طوائف ومكونات المجتمع العراقي،بالإضافة كذلك إلى التدخل الأجنبي والخارجي في شؤون الداخل العراقي واتباعه لسياسة فرق تسد،كذلك ما اكتنف الدستور العراقي الجديد*عام٢٠٠٦ والذي أعقب نهاية الحرب على العراق من أخطاء جوهرية مست بالمسار الصحيح للمصالحة الوطنية،والخطأ الكبير الذي وقعت فيه الحكومة العراقية هو قيامها باجتثاث كل عناصر حزب البعث السابق أين بدأت

---

[1] -محمد محمد نادر العمري،" **مفهوم المصالحة الوطنية**"، نقلا عن:

http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/299582

[2] -جلبي فهيل جبار، "**المصالحة الوطنية في العراق: دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣** "،العراق، مطبعة خاني،٢٠١٤، ص٥.

[3] -نفس المرجع، ص٦.

عملية المحاكمة لعناصر النظام السابق، بالإضافة إلى فتح ملفات الجرائم والمجازر الجماعية في حق الشعب العراقي بجميع طوائفه وشرائحه، وكذلك انتهاكات حقوق الانسان في مرحلة حكم حزب البعث، في إطار ما يسمى معاقبة الجناة وتعويض الضحايا، ففي هاته المرحلة طالب زعماء كبار العشائر العراقية خاصة السنية منها بإطلاق عناصر حزب البعث السابق بما فيهم الرئيس صدام حسين معتبرة إياها شروطا أساسية للمصالحة الوطنية، وتطرق أحد زعماء العشائر العراقية ويدعى **الشيخ أنور العاصي** «نظمنا مؤتمرا هو الأوسع بعد احتلال العراق، في سبيل إنجاح مشروع المصالحة الوطنية واعتبر أن المؤتمر مبادرة جريئة وصادقة... واسترسل قائلا إننا ندرك أن المصالحة يجب أن تكون بين فرقاء لا أصدقاء»[1].

يتضح من خلال هذا أن مضامين المصالحة الوطنية التي جاء بها رئيس الوزراء نوري المالكي لم تكن تحمل في طياتها مكانا لحزب البعث العراقي، وهذا ما أكده مستشار رئيس الوزراء لشؤون المصالحة الوطنية العراقية في تلك المرحلة السيد **عامر الخزاعي** حيث صرح قائلا: إن المصالحة الوطنية تستثني القاعدة وحزب البعث الذين تلطخت أيديهم بدماء الشعب العراقي[2].

ان ما ميز المصالحة الوطنية العراقية هو سلبية الأداء الحكومي في مرحلة ما بعد٢٠٠٣ وكذلك السياسات غير الرشيدة والسلبية سواء بقصد او بدونه من خلال تغليب مصالح جهات على مصلحة العراق ككل وهذا ما دفع بالأكراد بالتهديد بالانفصال وكذلك عدم رضى الطائفة السنية عن الحكومة كل هذا كان أن يتسبب في تفكك بدل مصالحة، ورغم أن الحكومة العراقية في تلك المرحلة جاءت بمشروع المصالحة الوطنية كنية إيجابية إلا أن التعايش السلمي داخل العراق في مرحلة ما بعد الصراع ثبت أنه عمل شاق وطويل جدا نتيجة الاختلافات والصراعات الطائفية بين أبناء الجلدة الواحدة.

ففي العراق ورغم سقوط النظام السابق البعثي إلا أن فكرة المصالحة الوطنية بقيت حبرا على ورق فلا زالت تركة الماضي تدلي بضلالها على حياة الشعب العراقي، فالنظر إلى عمق العراق وما يحويه من اختلافات دينية وعرقية وطائفية ومذهبية تسببت في غياب المشاركة والتعاون ضمن مشروع المصالحة الوطنية، حيث بقيت العلاقات البينية هشة وضعيفة تستند إلى الولاء العرقي بدل الولاء الوطني والولاء إلى الأشخاص بدل الولاء للجماعة.

كذلك تسببت البيئة السياسية غير الملائمة في تلك الفترة إلى تقزيم مشروع المصالحة الوطنية نظرا للاختلافات الخطيرة للرؤى بين السياسيين ومحاولة كل طرف الحصول على مكاسب على حساب الأطراف الأخرى.

ثالثا: العدالة الانتقالية كآلية لتحقيق المصالحة الوطنية العراقية:

تعد فكرة آليات المصالحة الوطنية من الأفكار الجديدة والحديثة وفي حقيقة الأمر فإن تلك الآليات هي التي تحدد مدى نجاح أو فشل مشروع المصالحة الوطنية وكذلك قبولها من عدمه خاصة في المجتمعات التي عرفت جرائم وانتهاكات في عهد الدكتاتوريات،ومن بين هاته الآليات العدالة الانتقالية،وهي كآلية للمصالحة الوطنية تستهدف منح الفرصة للمجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع للتعامل مع الأوضاع الكارثية التي تسببت فيها علاقات الماضي وهنا نتعرض لتعريف للعدالة الانتقالية ثم نتعرض بعدها لها كآلية لتحقيق المصالحة الوطنية في العراق.

---

[1] – مقال تحت عنوان: "**عشائر تشترط إطلاق صدام وعودة البعثيين لإنجاح المصالحة الوطنية**"، جريدة الشرق الأوسط، الجمعة ١٤ شعبان ١٤٢٧ هـ ٨ سبتمبر ٢٠٠٦ العدد ١٠١٤٦

[2] – جلبي فهيل جبار،" **المصالحة الوطنية في العراق:دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣**"،مرجع سابق، ص٧.

تعريف العدالة الانتقالية: اختلفت وتعددت مفاهيم العدالة الانتقالية **فالمستشار عادل عبد الماجد نائب رئيس محكمة النقض المصرية السابق** يعرفها بأنها «مجموعة من التدابير والإجراءات القضائية وغير القضائية يتم الاضطلاع بها خلال مرحلة ما بعد ثورة الخامس والعشرين المجيدة للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة التي وقعت في ظل النظام السابق، وخلال فترة تغيير هذا النظام، وهي ترمي أساساً إلى القصاص العادل للضحايا، وجبر الأضرار التي لحقت بهم وبذويهم وإصلاح مؤسسات الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية بهدف الانتقال بالمجتمع إلى صميم مرحلة الديموقراطية ومنع تكرار ما حدث من انتهاكات وتجاوزات»[1]، ويعرفها **الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان** "بأنها عملية تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة واحقاق العدل وتحقيق المصالحة"[2]، إذا فالعدالة الانتقالية ماهي إلا أداة لتجاوز روح الكراهية والعدوانية والتي عانت منها بعض المجتمعات وهي إحدى الآليات الفعالة لتجاوز التراكمات السلبية لانتهاكات حقوق الانسان،حيث تهيأ شروط المصالحة والتسامح والاستقرار داخل المجتمع والبعد عن عقلية الثأر والانتقام.

وتعرف أيضا بأنها "برنامج للتحول من حالة الارتباك والفوضى التي خلفها النزاع نتيجة للإرث الهائل من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان إلى حالة النظام الديمقراطي التعددي بعد إزالة جميع الآثار التي خلفتها الحروب بحيث يحترم النظام الجديد الاختلاف ويثري التنزع ويحمي حقوق الانسان."[3]

مما سبق يمكن أن نستخلص كتعريف إجرائي بأن العدالة الانتقالية هي جملة من الإجراءات والآليات والتي يتم الاعتماد عليها من أجل معالجة الانتهاكات التي تمس حقوق الانسان وفي نفس الوقت تكشف لنا عن حقيقتها ومساءلة كل المتسببين والمسؤولين عنها مع رد حقوق الضحايا والاعتبار لهم بما يساعد على تحقيق المصالحة الوطنية ومن خلالها أيضا توضع ضمانات لعدم تكرار تلك الانتهاكات مرة أخرى وتساهم في الانتقال من حالة الاستبداد الى حالة الديمقراطية.

وللعدالة الانتقالية مجموعة من **العناصر** تتمثل في:

١_ المحاكمات.

٢_ لجان تقصي الحقائق.

٣_ تعويض الضحايا.

٤_ إصلاح مؤسسات الدولة.

٦_ إحياء الذكرى.

هذه العناصر **الست** هي التي سنركز عليها لإسقاط دراستنا على النموذج العراقي.

يعتبر الكثيرون من فقهاء القانون والسياسة بأن المحاكمات عنصر من العناصر المهمة للعدالة الانتقالية على أساس أن من خلالها يتم محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب داخل المجتمعات والمنتهكين لحقوق الانسان ومن جهة أخرى تساهم في بعث الشعور بالثقة بين المواطنين من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية وفي العراق كانت **المحاكمات** ظاهرة وبارزة من خلال

[1] – السيد ياسين، "**العدالة الانتقالية بين الوهم والحقيقة**"،نقلا عن:http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2013/09/29

[2] – جلبي فهيل جبار، مرجع سابق، ص ص ٣٦ ٣٧.

[3] –المرجع نفسه، ص ص ٣٧-٣٨

محاكمة عناصر حزب البعث السابق والذين كانت لهم يد في الجرائم التي ارتكبها النظام السابق ففي عام ٢٠٠٦ جرت محاكمة رموز النظام السابق بمن فيهم الرئيس الراحل صدام حسين حيث صدر الحكم الذي أقرته الهيئة التمييزية بإعدام صدام حسين وستة آخرين بتهمة ارتكابهم لسلسة من الجرائم منها جرائم ضد الإنسانية والقتل العمد والتعذيب والاحتجاز التعسفي، حيث جرى الإعدام بعد ثلاثة أيام من إصدار الحكم ثم بعد ذلك إعدام ثلاث من المسؤولين الكبار في الأسابيع التالية[1]،إلا أن ما يعاب عن المحاكمات في العراق أنها غضت الطرف عن محاسبة بعض المسؤولين والذين كانت لهم يد في جرائم ارتكبت في ظل النظام السابق وربما السبب يرجع إلى الطبقة الحاكمة والتي لم تكن تلتزم بالشفافية والمصداقية في قضية المحاكمات بل إن كيفية المحاكمات واحترام القانون في حد ذاتها عرفت خروقات في جوانب عدة.

أما بالنسبة **للجان تحقي الحقائق** فقد سبقت العراق العديد من الدول والتي كونت لجان لمعرفة ورصد الحقائق بالنسبة لارتكاب جرائم حرب في عهد الدكتاتوريات والأنظمة الاستبدادية منها (جنوب إفريقيا،غانا،غواتيمالا، البوسنة...)، وكان الهدف من إنشاء هاته اللجان هو بناء جسر بين ماضي مليء بالماسي ومستقبل يقوم على أساس احترام حقوق الانسان،وطريقة عمل هاته اللجان تكون من خلال أخذ شهادات الضحايا وأخذ المعلومات منهم بغرض كشف الحقائق وإثباتها وكشف الغطاء عن بعض الجرائم التي قد تكون أغلقت ملفاتها وهذا ما عملت عليه لجان تقصي الحقائق في العراق والتي كانت مدعومة من البرلمان والسلطة التنفيذية، إلا أن عمل هاته اللجان كان صعبا نوعا ما خاصة في ظل الوضع العراقي والذي تميز بالتوتر حتى في فترة ما بعد حزب البعث، والتي كانت تصعب من عملها، ومن جهة أخرى جملة التهديدات التي كانت تتطال أعضاء هاته اللجان من قتل وتعذيب أو تصفية عائلاتهم،كل هاته الأمور صعبت من عمل لجان تقصي الحقائق في العراق.

لنصل إلى عنصر **تعويض الضحايا** فهو مقرون بالعنصرين السابقين فمحاكمة مرتكبي الجرائم وتكوين لجان حقائق لرصد شهادات الضحايا تستلزم تعويضا لهؤلاء الضحايا من أجل السير قدما نحو تحقيق العدالة الانتقالية، وهذا التعويض يكون من جانبين تعويض مادي وآخر معنوي، الأول يقوم على أساس تعويض الضحايا ماديا عن الضرر الملحق بهم والثاني من خلال رد الاعتبار لهاته الفئة من المجتمع ومساندتهم معنويا، وإذا تطرقنا إلى برنامج التعويضات لضحايا النظام السابق في العراق خاصة بعض المناطق التي تضررت مثل الانفال ومنطقة الأكراد وغيرهم من أبناء الشعب العراقي "فقد نص مشروع الموازنة لعام ٢٠١٠ على أنه يجب دفع تعويضات للمتضررين في عهد النظام السابق ولكن لم يتم تحديد مقدار تلك الأموال ولا الذين ستشملهم التعويضات."[2]

وهذا ما يعاب على دولة العراق فملف التعويضات بقي مجهول الهوية نتيجة تماطل الحكومة في التزاماتها المالية نحو فئة الضحايا ومن جهة أخرى عدم تحديد الذين ستشملهم هاته التعويضات.

وبعد ذلك نصل إلى عنصر **إصلاح مؤسسات الدولة** هاته الإصلاحات تحتاجها كل الدول التي خرجت من مرحلة نزاع نحو تحقيق الديمقراطية ويتعلق الأمر هنا بقطع الطريق عن أي سبب قد يعيد الأمور إلى وضعها السابق ومن أجل تفادي ذلك يجب تحقيق ما يلي:

*القضاء على أي مظهر من مظاهر التمييز بسبب العرق أو الدين أو الطائفة.

[1] - المرجع نفسه، ص ٣٩.

[2] - المرجع نفسه، ص ٤٤.

*عدم السماح لمن ارتكبوا انتهاكات من عناصر الحكم السابقة من الاستمرار في شغل مناصب حكومية.

*إعادة اصلاح مؤسسات الدولة والتي تواطأت في أعمال عنف في السابق.

بالنسبة للعراق ففي١٦ من أفريل عام٢٠٠٣ تمت عملية اجتثاث حزب البعث وعزل عناصره من السلطة "ثم صدر قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة ذي الرقم (١) لسنة٢٠٠٨، والذي نص في المادة (٣) منه على منع عودة حزب البعث فكرا وإدارة وسياسة وممارسة تحت أي مسمى إلى السلطة او الحياة العامة في العراق"[1].

ونصل أخيرا إلى **عنصر احياء الذكرى** والذي يتعلق بتخليد الذكريات حول الماضي من خلال نصب تذكارية أو تحديد تواريخ مهمة وتخليدها وتستخدم كأسلوب للتذكر وتهدف الدول أو الشعوب من إحياء الذكرى إلى الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا أو التعرف وتعريف الآخرين عليهم وتوعية المجتمع بخطورة الجرائم وخطورة الأسباب المسببة لها والتحذير منها وهذا العنصر من العناصر المهمة في العدالة الانتقالية، وقد حاول الكثير من العراقيين إحياء الذكرى لضحايا النظام السابق والتعاطف مع عائلاتهم إلا أن مشكلة العراق تكمن في أن الوضع والظروف الراهنة حالت في كثير من المناطق من إحياء ذكرى ضحايا الماضي.

إذا نستخلص أن جملة هاته العناصر المهمة للعدالة الانتقالية تعرف تقصيرا في تطبيقها نظرا لعدة أسباب منها أسباب داخلية تتمثل في الجهة السياسية الحاكمة وتعاملها بازدواجية في المعايير مع مجمل القضايا التي يعاني منها الشعب العراقي، وكذلك تدخل بعض الأطراف الخارجية في الشأن العراقي حال دون استقرار الوضع من أجل الانتقال نحو الديمقراطية.

خاتمة :

في الأخير يمكن القول بأن المصالحة الوطنية في العراق كانت مجرد حبر على ورق فقط، وهذا راجع لعدة أسباب من بينها عدم وجود النية الحقيقية لدى الجهات الحكومية في مرحلة ما بعد نظام البعث والتي كانت قائمة أصلا على أساس طائفي يميل لطائفة على حساب طوائف أخرى وربما تشكيل الحكومة في تلك المرحلة كشف ذلك من خلال مقاطعة السنة لها ثم أجبروا لاحقا على المشاركة فيها، وكذلك الشرخ الكبير الذي يعرفه المجتمع العراقي بين طوائفه المختلفة نتيجة لإرث الماضي وتأجيج الاختلافات بينهم في وقت لاحق، كذلك لا يمكن إغفال التدخل الخارجي لبعض القوى العالمية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإقليمية على غرار إيران وعرقلتها لمشروع المصالحة الوطنية العراقية.

أما فيما يخص العدالة الانتقالية كآلية لتحقيق المصالحة الوطنية في العراق فإن هذا الجانب كذلك عرف قصورا نتيجة لأسباب عدة من بينها المحاكمات الجائرة والتي لم تقتصر على مرتكبي الجرائم فقط بل تعدتها لشخصيات أخرى ذنبها الوحيد أنها تنتمي لحزب البعث وبالتالي أصبح الحديث عن عدالة انتقامية بدل عدالة انتقالية تحول فيها الضحية إلى جلاد، إلى جانب عدم التزام الحكومة بتعويضات الضحايا وأيضا الوضع العراقي الراهن والذي حال دون ذلك، حيث لازالت انتهاكات حقوق الإنسان سارية في دولة العراق بسبب الانفلات الأمني وانتشار الجماعات الإرهابية داخل التراب العراقي وربما الدولة الإسلامية في الشام والعراق خير دليل على ذلك أو ما يطلق عليها اسم **ازيس** (ISIS).

[1] – المرجع نفسه، ص ٤٥.

قائمة المراجع:

١-جبران مسعود،" **معجم الرائد**"، لبنان: دار العلم للملايين، ط٧، ١٩٩٢.

٢-جلبي فهيل جبار، "**المصالحة الوطنية في العراق: دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد٢٠٠٣**"، العراق، مطبعة خانيخ، ٢٠١٠.

٣-طه عابدين طه، "**الصلح في ضوء القرآن الكريم**"، د م ن، د ت ن.

٤-عبد النور منصوري،" **المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بجامعة الحاج لخضر باتنة،٢٠٠٩/٢٠١٠.

٥-مقال تحت عنوان: "**عشائر تشترط إطلاق صدام وعودة البعثيين لإنجاح المصالحة الوطنية**"، جريدة الشرق الأوسط، الجمعة١ شعبان١٤٢٧ هـ ٨ سبتمبر٢٠٠٦، العدد١٠١٤.

٦-محمد محمد نادر العمري، "**مفهوم المصالحة الوطنية**"، نقلا عن: http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/299582

٧-السيد ياسين،" **العدالة الانتقالية بين الوهم والحقيقة**"، نقلا عن:

http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2013/09/29

8-Trudy Govier, **Forgiveness and Revenge,** First Edition, Routledg: Taylor and Francis Group Press, New York, 2002

9-Juan E.Mendez national reconciliation **: transnational justice and the International criminel** court.